

# حزم فرنسي في تعقب حواضن التطرف الإسلامي

باريس تبدأ رسمياً إجراءات حل جمعية «التجمع ضد الإسلاموفوبيا»



حرب فرنسية شاملة على تنظيمات الإسلام السياسي

تراكفين (الحكومية لتعقب الأموال) لصد كل التدفقات غير المرغوب فيها، وتوجد في الشق التعليمي لمشروع القانون إشارة إلى مكافحة مدارس الجمعيات غير القانونية وإنهاء التعليم في المنزل لجميع الأطفال إلا لدواعٍ محدودة تتعلق بوضع الطفل أو عائلته.

المساجد، ومنع أشخاص من ارتداء أماكن العبادة "في حال الإداة بالتحريض على أفعال إرهابية أو التحريض على التمييز أو الكراهية أو العنف". وقال وزير الداخلية الفرنسي جيرالد دارمانان "سنسعى من يمول من على أراضينا وسنغطي إمكانيات أكبر لوكالة

ويحرص النص على "ضمان شفافية ظروف ممارسة الديانة" عبر تغيير قانون 1905 حول الفصل بين الكنيسة والدولة في شق تمويل الجمعيات الثقافية لناحية تعزيز الشفافية. ويوجد فصل "ضد الانقلاب" ويهدف إلى تجنب سيطرة متشددين على

منتخبين على أساس ديني. وجاء في المشروع أنه يجب على كل جمعية تلقى دعماً مالياً أن "تحتزم مبادئ وقيم الجمهورية، كما سيتم اعتبار التبرعات الأجنبية التي تتجاوز 10 آلاف يورو موارد يجب التصريح بها لجهاز الضرائب".

تواصل فرنسا المضي قدماً في رسم طريق أكثر تشدداً في مواجهة التطرف الإسلامي وحواضنه الأيديولوجية، بعد أن انكشفت مناورات تنظيمات الإسلام السياسي التي تتخذ من الجمعيات والعمل الخيري ستاراً لنشر الكراهية والرايدياتية داخل المجتمعات الغربية.

باريس - بدأت فرنسا الجمعة، رسمياً إجراءات حل الجمعية الإسلامية "التجمع ضد الإسلاموفوبيا" التي تصفها السلطات بـ"وكر إسلاموي يعمل ضد قيم الجمهورية"، في خطوة تعكس الحزم الفرنسي في مواجهة حواضن التطرف.

وتأتي الخطوة الفرنسية ضمن سلسلة من عمليات تعقب الجمعيات الإسلامية المشبوهة إثر عملية ذبح المدرس الفرنسي صامويل باتي على يد إسلامي شيثاني قبل أسابيع بعد نشره رسوماً مسيئة للنبي محمد خلال حصة عن حرية التعبير.

وأعلنت باريس في وقت سابق حل جمعية "بركة سيتي" التي تتهمها الحكومة بأن لها "علاقات داخل التيار الإسلامي المتطرف" وبـ"تبرير الأعمال الإرهابية"، كما أنها أغلقت جمعية "أحمد ياسين" الفلسطينية وعدداً من المساجد التي يديرها أئمة متطرفون. واستتقلت فرنسا الأربعاء، وضع اللمسات الأخيرة على خطة شاملة لما أسماه الرئيس ماكرون مواجهة "الانزعاج الإسلامية"، والمجتمع الموازي المغلق على ذاته الذي يفرضه جماعات إسلامية متشددة مثل الإخوان المسلمين والسلفيين، مستفيدة من قدرتها على توفير تمويل مشبوه لبناء مساجد ومدارس وجمعيات ثقافية وتربوية نجحت من خلال المساعدات في تمكين نفوذها بين الجالية المسلمة.

ويجرم مشروع القانون كل من يشارك معلومات حول شخص تتسبب في ضئف هويته أو مكانه لأشخاص يرددون إيذاءه.

وقدم الرئيس الفرنسي أمثلة على تنامي النزعة الانفصالية، مثل أطفال من عائلات مسلمة شديدة المحافظة أخرجوا من المدرسة، وجمعيات رياضية وثقافية تستعمل لتلقين الشباب أفكاراً متطرفة. ويورد النص أنه "في مواجهة الإسلام المتطرف، وفي مواجهة كل (النزعات) الانعزالية، علينا الإقرار بأن ترسانتنا القانونية عاجزة جزئياً". ويهدف مشروع القانون أيضاً إلى مكافحة الكراهية على الإنترنت المشابهة لتلك التي تعرض لها باتي، وضمان "المثول الفوري" للمتهمين أمام القضاء، كما يضع عقوبات محددة على من يتعرض لموظفي الدولة أو مسؤولين

باريس - بدأت فرنسا الجمعة، رسمياً إجراءات حل الجمعية الإسلامية "التجمع ضد الإسلاموفوبيا" التي تصفها السلطات بـ"وكر إسلاموي يعمل ضد قيم الجمهورية"، في خطوة تعكس الحزم الفرنسي في مواجهة حواضن التطرف. وتأتي الخطوة الفرنسية ضمن سلسلة من عمليات تعقب الجمعيات الإسلامية المشبوهة إثر عملية ذبح المدرس الفرنسي صامويل باتي على يد إسلامي شيثاني قبل أسابيع بعد نشره رسوماً مسيئة للنبي محمد خلال حصة عن حرية التعبير. وتعتبر باريس تلك الجمعيات حواضن أيديولوجية لنشر الفكر الإسلامي المتطرف وتكريس الانفصالية داخل المجتمع الفرنسي، ما يتعارض مع قيم الديمقراطية العلمانية للدولة. وتعارض جمعية "التجمع ضد الإسلاموفوبيا" قوانين الجمهورية التي سنت في العام 2004 المتعلقة بإظهار الرموز الدينية في المدارس، وتلك المتعلقة بتغطية الوجه لسنة 2010، وكذلك للأوامر البلدية التي تمنع ارتداء البوركي في الشواطئ خلال صيف 2016. وانتقدت الجمعية مؤخراً مشروع قانون الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون المسمى "ضد الانفصالية"، وانتقدته باعتباره إسلاموفوبيا من دولة دون تقييد، باسم مكافحة الإرهاب.



ويطرح إعلان الجمعية نقل نشاطها إلى بلد أوروبي آخر قبل إقرار حلها في فرنسا، قصوراً أوروبياً في مواجهة المشتركة لتيارات الإسلام السياسي التي تعول على تباين ترسانة القوانين الداخلية للدول الأوروبية في إعادة تجميع صفوفها ومواصلة نشاطها. ويؤكد خبراء أنه رغم أهمية الإجراءات الفرنسية في مواجهة التطرف الإسلامي إلا أنها تظل منقوصة وغير ذي جدوى على المدى المتوسط والبعيد ما لم تتبع بإجراءات أوروبية مماثلة.

## توجس فرنسي من صفقة روسية تركية في قره باغ

الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون على عدم دعم طرف على حساب آخر في الصراع، لكنه يواجه انتقادات في الداخل لعدم فعله ما يكفي لمساندة بريغان، بينما قدمت انقرة دعماً عسكرياً لباكو. وذكر مصدر فرنسي أن باريس تضغط من أجل "إشراف دولي" على وقف إطلاق النار بغية السماح بعودة اللاجئين وتنظيم عودة المرتزقة الأجانب الذين أرسلتهم انقرة لدعم باكو، فضلاً عن بدء محادثات بشأن وضع قره باغ.

لاسيما بشأن دور تركيا الداعمة الكبيرة لأذربيجان والعودة للدولة لأرمينيا. وبينما لم يرد ذكر تركيا في أي مكان في اتفاق إنهاء الأعمال العدائية، أكدت انقرة بعد توقيعها أن جنوداً أتركا سيشاركون في مراقبة وقف إطلاق النار في مركز تنسيق مشترك مع روسيا في أذربيجان. لكن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أكد أنه لن يتم نشر أي جنود أترك في قره باغ. وينحدر 400 إلى 600 ألف من سكان فرنسا من أصل أرمني. ويحرص

سنة أسابيع في الإقليم. وتعتقد روسيا منذ وقف إطلاق النار محادثات مع تركيا، وهي حليف رئيسي لأذربيجان ومنفذ شديد لمجموعة مينسك، الأمر الذي من شأنه أن يقود إلى نشر تركيا قوات في الإقليم. والعلاقات سيئة للغاية بين فرنسا وتركيا منذ عدة شهور، حيث تتهم باريس انقرة بتأجيج الأزمة في القوقاز. ودعت فرنسا موسكو إلى إزالة بعض "الغموض" من نص اتفاق السلام

باريس - أعلنت الرئاسة الفرنسية أنها تريد إشرافاً دولياً لتطبيق وقف إطلاق النار في صراع إقليم ناغورني قره باغ، وسط مخاوف من أن روسيا وتركيا قد تبرمان اتفاقاً لإبعاد القوى الغربية عن محادثات السلام المستقبلية. وتشارك موسكو في رئاسة مجموعة مينسك التي تشرف على نزاع قره باغ مع واشنطن وباريس، لكنهما لم تشتركا في الاتفاق الذي وقعته روسيا وأرمينيا وأذربيجان لإنهاء القتال الذي استمر

## ألمانيا ترصد شبكات يمينية متطرفة عابرة للحدود

برلين - حذرت دراسة كلفت وزارة الخارجية الألمانية بإجرائها من العناصر اليمينية المتطرفة التي لديها استعداد للعنف. وجاء في الدراسة، التي نشرتها صحيفة "فيلت" الألمانية، أنه منذ عام 2014 على وجه الخصوص ظهرت "حركة يمينية متطرفة جديدة بلا قيادة، عابرة للحدود، تتبنى عقيدة نهاية العالم، وذات توجه يميل للعنف".

وقال وزير الخارجية الألماني هايكو ماس "هذا الوسط يتصرف ويتربط على نحو متزايد على الصعيد الدولي. حتى الآن، تم إجراء القليل من الأبحاث حول القنوات التي يتواصل الإرهابيون اليمينيون من خلالها".



وأشارت الدراسة إلى أن الأوساط اليمينية المتطرفة تحاول أيضاً الاستفادة من الجدل الدائر حول لقاح وشيك مضاد لكوفيد-19 لتسيير معارضي اللقاح لأغراضهم. وحذرت هيئة حماية الدستور (المخابرات الداخلية الألمانية) في تقرير لها من خطر اليمين المتطرف وإمكانية استغلاله أزمة جائحة كورونا لنشر نظريات المؤامرة والتحريض ضد اللاجئين وتحملهم مسؤولية تفشي الوباء. وتقدر الهيئة، خطر تعرض اللاجئين في ألمانيا لهجمات من قبل اليمين المتطرف في سياق أزمة كورونا، بأنه كبير جداً. وجاء في تقرير الهيئة أن وباء كورونا "يحظى باهتمام كبير لدى اليمين المتطرف" الذي يفرض أن الإغلاق المتأخر للحدود واستقبال المزيد من اللاجئين سبب الانتشار الواسع للكوفيد-19.

وذكر ماس أن هذه الدراسة توفر الآن معلومات قيمة عن هذا الأمر، مضيفاً "من أجل التمكن من اتخاذ إجراءات أفضل مع شركائنا ضد الهياكل الإرهابية اليمينية، وضعنا هذا الموضوع على جدول الأعمال خلال رئاستنا لمجلس الاتحاد الأوروبي وفي الأمم المتحدة، وسنواصل متابعته بشكل مكثف".

وبحسب صحيفة "فيلت"، بحثت الدراسة الصلات بين المتطرفين اليمينيين الذين لديهم ميل للعنف في ألمانيا والولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا، وكذلك في دولتين من الدول الإسكندنافية. وجاء في الدراسة أن جائحة كورونا على وجه الخصوص أتاحت للمتطرفين

## مخاوف من تمدد النزاع الداخلي في إثيوبيا

مقررة العام المقبل. وشنَّ رئيس الوزراء الإثيوبي حملة عسكرية على منطقة تيغراي الشمالية في الرابع من نوفمبر بهدف معلن هو الإطاحة بالحزب الحاكم فيها الذي يتهمة بتحدي حكومته والسعي لزعة استقرارها. وإثيوبيا دولة اتحادية تتألف من عشرة أقاليم تديرها جماعات عرقية منفصلة، وقد حكمتها فعليا لعقود الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي المتمركزة في الشمال كونها أقوى عنصر في الائتلاف المتعدد الأعراق، إلى أن أتى أبي أحمد إلى السلطة منذ عامين. ويقول أبي، المنحدر من أمهرة وأورو، إنه يهدف لتقاسم السلطة في البلاد بطريقة أكثر عدلاً. لكن الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي تتهمه بالسعي

أسلحة بعيدة المدى والكفاءات الكافية لاستخدامها. ويشير الباحث الفرنسي رولان مارشال إلى أن "الخبرة العسكرية في إثيوبيا) لا تقتصر على شعب تيغراي، لكنها تمتد إليه بقسمها الأكبر، مذكراً بأن الجبهة لا تزال نافذة داخل الجهاز الأمني والعسكري حيث لا تزال تحظى بحلفاء من التيغراي ومجموعات قومية أخرى. ويرى الباحث أن الجبهة "تراهن على تآكل داخلي للائتلاف الداعم لأبي أحمد" الذي بات ضعيفا، مع تحول الصراع إلى نزاع "مكلف سياسياً وعسكرياً"، وعلى "ضغوط دولية على نظام إثيوبي مقلس". وختتم أن هناك داخل الجبهة "تلك الفكرة باننا كنا قادرين على القتال عشرين عاماً (ضد الحكومة العسكرية المؤقتة لإثيوبيا الاشتراكية)، وبالتالي يمكننا تكرار ذلك".

وتستند الجبهة في منطقتها إلى حوالي 250 ألف عنصر من القوات شعبة العسكرية والمسلحين، بحسب مجموعة الأزمات الدولية، ويعتقد أنها تمتلك أسلحة استولت عليها من قواعد الجيش الفيدرالي في تيغراي.

وأودى الصراع الدائر منذ أسبوعين في تيغراي بحياة المئات وربما الآلاف، ودفع عشرات الآلاف إلى الفرار إلى السودان، وأثار شكوكاً إزاء قدرة رئيس الوزراء أبي أحمد، أصغر قادة أفريقيا سناً والحائز على جائزة نوبل للسلام العام الماضي، على الحفاظ على تماسك الدولة متنوعة الأعراق قبل انتخابات

بحر دار (إثيوبيا) - أطلقت جبهة تحرير شعب تيغراي الحزب الحاكم في المنطقة الواقعة في شمال إثيوبيا، صواريخ على عاصمة إقليم أمهرة المجاور للجمعة، ما عزز المخاوف من امتداد النزاع الداخلي إلى أجزاء أخرى من البلاد.

وأفاد مسؤول الاتصالات الإقليمي في أمهرة جيزاشيو مولوني أن جبهة تحرير شعب تيغراي أطلقت ثلاثة صواريخ لم تسفر عن إصابات أو أضرار، موضحاً أن صاروخين سقطا بالقرب من المطار بينما أصاب الثالث حقل ذرة.



وتابع جيزاشيو "اعتقد أنهم كانوا يستهدفون وكالة أمهرة للإعلام والمطار ويرج اتصالات قريب". وحملت وكالة أمهرة للإعلام وهي هيئة إذاعة حكومية، "المجلس العسكري غير الشرعي لجبهة تحرير شعب تيغراي" مسؤولية الهجوم الخطير. وكانت جبهة تحرير شعب تيغراي أعلنت أنها شنّت هجمات صاروخية على مطارات في منطقة أمهرة وبحر دار وجوندار، وكذلك في عاصمة إريتريا المجاورة، قبل نحو أسبوع. وأثبتت الجبهة بإطلاقها صواريخ باتجاه مطاري أمهرة ومطار أسمرة عاصمة إريتريا، أنها تمتلك ترسانة



استنفار في إقليم أمهرة